الفصل الرابع

ماهية السياسة المالية وتطورها

المداس الاقتصادية

تعرف" على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة ."

وهناك من يذهب إلى أن" إن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى لتحقيق مجموعة من الأهداف

يلاحظ من التعريفين أن أي سياسة تتضمن ثلاث عناصر:

- الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات
- مجموعة الإجراءات
- الأهداف
- الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف

السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف نقدية ويمكن تلخيص الأهداف في :

تحقيق الاستقرار النقدي محليا وخارجيا

السياسة المالية تعمل على تحقيق أهداف حقيقة كالتوظيف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

تحقيق التوظيف التام

لكن ما يجعل السياسة المالية مختلفة أنها تؤثر بشكل غير مباشر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

أهداف السياسة المالية- الوظائف -

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بخلاف السياسة النقدية التي تحاول الحفاظ على الاستقرار النقدي بشكل خاص ومن أهم الأهداف:

1. **التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية :**

يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة وناظبة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

تختلف المجتمعات في كيفية الحياة، لذلك نجد بعض المنتوجات استراتيجية وتستهلك بشكل واسع، في حين تمنع بعض الدول انتاج أنواع معينة من السلع، لكن يعتبر تحقيق الأمن الغذائي والطاقوي وتوفر المياه من أهم الأهداف التي تشغل بال الساسة، لذلك توجه كل طاقاتها لتوفيرها. كما أن بعض المشروعات ضخمة التكاليف فيستحيل اقامتها من طرف الخواص، فتقوم الدولة باقامتها وادارتها.

2. التوزيع العادل للثروات والدخل

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة. بالإضافة إلى استخدام الضرائب لتحقيق التوزيع العادل.

يتشكل أي دخل من مجموع الأرباح والأجور والفوائد والريع، لذلك فنجد أن هناك تفاوتا بين مداخيل كل فئة، ولو ترك الامر كما هو عليه، لزاد التفاوت، لذلك تعمل الحكومة على رفع المقدرة للفئات الضعيفة ويتأتى ذلك باستخدام الضرائب أو النفقات.

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه؛ وذلك عن طريق استخدام

أدوات السياسة المالية. تعمل السياسة المالية على زيادة معدلات نمو متوازنة، من خلال التخفيف من الضرائب أو زيادة الانفاق العام.

ومما هو معلوم أن الاقتصـــاد في حالة عدم توازن دائم، لذلك تعمل الحكومة على تحقيق التوازن حتى لا يقع الاقتصاد في حالات متطرفة من التضخم أو الانكماش، في هذا السياق يمكن القول أن لكل حالة سياسة مالية معينة.

آلية عمل السياسة المالية

تســتخدم أدوات الســياســة المالية في الاقتصــاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في:

حالة الكساد الاقتصادي

وهي تعني أن يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها .وفي هذه الحالة فان الاقتصـــاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية لتحفيز الطلب الكلي، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1. زيادة مستوى الإنفاق العام :والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

الهدف هو زيادة الطلب الكلي و زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع

2. تخفيض الضـرائب بدلا من زيادة الأنفاق العام، أو منح إعفاءات ضـريبية للمواطنين ؛ لأن تلك الضـرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسـبة معينة قد تم تخفيضـها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسـبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصـص للإنفاق الاسـتهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
3. قد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب،

الهدف هو زيادة الطلب الكلي و زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع

حالة التضخم في الاقتصاد

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

1. **تخفيض مستوى الإنفاق العام**: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
2. **رفع مسـتوى الضـرائب**: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصـرفي، وبالتالي تخفيض الطلب .ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
3. **المزج بين الحالتين**: أي تخفيض مسـتوى الإنفاق العام وزيادة الضـرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

العوامل المحددة للسياسة المالية

تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها

- **مسـتوى الوعي الضـريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ**:كلما كان الاقتصـاد متقدما كانت الحصـيلة أوفر من ناحية الطاقة الضـريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضـرائب وإمكانية تحصـيل ضـرائب كبيرة .وتعتمد جميع الضـرائب في تحصـيلها، فضـلا عن الطاقة الضـريبية، على درجة الوعي

الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فان مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** عندما تقوم المؤسسة بإنفاق دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس. وتحقيق المطلوب في ترشيد النفقات مما يمكن الدولة من توجيه الانفاق إلى وجهات أخرى بحاجة إلى تطوير.
- **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة.

يلاحظ مما سبق أن نجاح السياسة المالية مرتبط بجانبين مهمين:

- وجود جهاز إداري ذو كفاءة عالية في التحصيل الضريبي، الذي يساعده الوعي الضريبي.
- ترشيد النفقات العامة لتحقيق الكفاءة اللازمة

السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليديين)

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر، (ومن قبلهم الطبيعيون) مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع .ومن الأفكار التي سادت عند التقليدين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما .وعند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي .وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية .وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج . وبصفة عامة تلعب التوازن التلقائي بفضل مختلف الأسعار، أسعار السلع والخدمات، الأحور، أسعار الفائدة التي تعتبر ظاهرة حقيقية، وبالتالي يمكن أن يحقق التوازن بين الطلب والعرض لمختلف الأسواق ، أي الوصول إلى حالة التوظيف الكامل للموارد بشرية أو مادية أو مالية، هذا التفسير لسيرورة النظام سيؤدي إلى مجموعة من النتائج، ولعل من أهمها :

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية .ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها، أي الدولة الحارسة.
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك. أي أن **السياسة المالية حيادية**

تذكير: يعتبر الكلاسيك النقود كذلك حيادية، أي تؤثر فقط في الاسعار

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة، بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة.

وأصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازني، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الاستثنائية،

وفي أضيق الحدود؛ مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن .لأن العجز الموازني يخصص لنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم .ويعني الفائض في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه

.ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاثة:

- تحديد أ وجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنوياً.

السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي بالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل.

تذكير: شكلت أزمة الكساد 1929 مأزقا حقيقيا للمدرسة الكلاسيكية، سواء في تفسير الظاهرة أو معالجتها، مما دعى بالكثير إلى التفكير في حل هذه المشكلة التي كادت أن تقضي على النظام الرأسمالي، في تلك الفترة كانت أفكار الاشتراكية تسير بشكل سريع، وقد استفاد الرأسماليون من فكرة التدخل في النشاط الاقتصادي من أفكار الاشتراكية، ولو أن فكرة التدخل مختلفة بين النظامين.

انتقاد فكر المدرسة الكلاسيكية

انتقاد الحياد المالي للدولة :أصبح مطلوباً وضرورياً تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة واستخدم أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي. وقد كان لهذه العوامل تأثير كبيرًا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية.